



وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة
التقرير السنوي الثاني
2006





صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

رقم الصفحة	المحتويات
6	الإفتتاحية
7	أولاً: تعريف عام بدائرة الموازنة العامة
7	أ- نشأة دائرة الموازنة العامة وتطورها
8	ب- المدراء العامون.
8	ج- مهام وواجبات الدائرة
9	د- مديريات ووحدات الدائرة
9	هـ- الكادر الوظيفي
10	و- الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة
11	ثانياً: استراتيجية دائرة الموازنة العامة
11	أ- الرؤيا
11	ب- الرسالة
11	ج- الاهداف المؤسسية
11	د- القيم المؤسسية
12	ثالثاً: مراحل دورة الموازنة العامة في الأردن
12	أ- مرحلة إعداد الموازنة
14	ب- مرحلة إقرار الموازنة
15	ج- مرحلة تنفيذ الموازنة
15	رابعاً: تبويب الموازنة العامة
15	- الإيرادات
15	- النفقات
16	- موازنة التمويل
17	خامساً: انجازات دائرة الموازنة العامة
17	أ - إعداد قانون الموازنة العامة
17	ب - إعداد نظام التشكيلات
17	ج - جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز
18	د - الدورات التدريبية
19	هـ - الحوسبة
19	و - خارطة الحسابات الموحدة
19	ز - الموازنة الموجهة بالنتائج
19	ح - انجازات أخرى
20	سادساً: التطلعات المستقبلية
20	أ- الموازنة الموجهة بالنتائج
20	ب- الإطار متوسط المدى للنفقات العامة
20	ج- تصنيف الموازنة وخارطة الحسابات
21	د- تحديث ادلة الموازنة
21	هـ- الحوسبة.
21	و - جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز
22	الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم



الإفتاحية

يسرني أن أقدم التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة الذي يتضمن نتائج أعمالها خلال العام المنصرم ٢٠٠٦ وذلك حرصا من الدائرة على التواصل المستمر مع جميع المتعاملين معها وترسيخا لنهج الشفافية والوضوح الذي تتبناه. كما يبين هذا التقرير الخطط والتطلعات المستقبلية للدائرة والتي ستحاول من خلالها المضي قدما وبخطى ثابتة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

لقد سعت دائرة الموازنة العامة خلال ٤٥ عام من مسيرتها التي تميزت بالعطاء

المتواصل إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال تطبيق أفضل الأساليب والمنهجيات في إدارة المال العام وإعداد وتنفيذ الموازنات العامة. وسوف تسعى الدائرة من خلال تنفيذ خططها الإستراتيجية في الارتقاء بمستوى أدائها كما لن تدخر جهدا في السعي الحثيث لتطبيق مفاهيم معاصرة وأكثر فاعلية تواكب المستجدات والمتغيرات التي تفرضها الظروف الداخلية والخارجية الأمر الذي من شأنه تحسين الأداء العام بما ينعكس ايجابيا على مستوى معيشة المواطن وتحقيق الرخاء المنشود.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بعميق شكري وتقديري لجميع الزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على إخلاصهم وتفانيهم في عملهم وعلى جهودهم الحثيثة والمتميزة المبذولة التي لولاها لما كنا قادرين على تحقيق هذه الانجازات، وأدعو المولى عز وجل أن يشد من أزهم ويساعدهم على مواصلة المسيرة في تحمل المسؤولية للمضي قدما في خدمة أردننا الحبيب تحت راية مليكنا المفضى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين أدامه الله ورعاه ذخرا وسندا لوطننا الغالي.

والله ولي التوفيق

د. د. إسماعيل زغلول

مدير عام دائرة الموازنة

أولاً: تعريف عام بدائرة الموازنة العامة

أ- نشأة دائرة الموازنة العامة وتطورها

كانت مسؤولية إعداد الموازنة العامة في الأردن قبل صدور قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته واحدة من مهام وزارة المالية من خلال قسم الميزانية العامة الذي كان يرتبط مباشرة بوكيل وزارة المالية.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أنه في عام ١٩٦٠ تم تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها وخاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المتعلقة بها، ودرست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة وطرق تصنيفها، وحددت أبرز عناصر الضعف فيها.

وفي عام ١٩٦٢، تم تشكيل لجنة مالية خاصة قامت بوضع مشروع قانون الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢، والذي أصبح نافذ المفعول كقانون اعتباراً من ١٦/١٠/١٩٦٢، والذي تم بموجبه إنشاء دائرة الموازنة العامة التي يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية.

واعتباراً من السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤، بدأت دائرة الموازنة العامة في إعداد قانون الموازنة العامة للحكومة، ومنذ ذلك الوقت استمرت الدائرة بإدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات مواكبة بذلك أحدث الأدلة والتصنيفات الدولية بما يتلاءم والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

بالإضافة إلى قانون الموازنة العامة فإن دائرة الموازنة العامة تقوم أيضاً بإعداد جدول تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية، كما تقوم بإعداد موازنات المؤسسات العامة المستقلة وتشكيلات وظائفها.

إضافة إلى ذلك تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في قانون الموازنة العامة دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى، وإعداد الدراسات الكلية للأبعاد العامة للموازنة، وإعداد تقارير تقييم الأداء المالي، وإبداء الرأي في الحسابات الختامية للمؤسسات المستقلة وإبداء الرأي في أية تعديلات لأحكام التشريعات الجديدة أو النافذة.

وبموجب القانون المشار إليه أعلاه، تحددت مهام وواجبات وصلاحيات دائرة الموازنة العامة، وتم تشكيل مجلس استشاري للموازنة يتألف من وزير المالية ووزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة ومحافظة البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ومدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب. المدراء العامون

تعاقب على رئاسة دائرة الموازنة العامة منذ تأسيسها عام ١٩٦٢ وحتى عام ٢٠٠٦ المدراء التالية أسماؤهم:-

الاسم	من	إلى
السيد سعيد الدجاني	١٩٦٢/١١/٢٠	١٩٦٥/٧/٣٠
السيد علاء الدين النمري	١٩٦٥/٧/٣١	١٩٧١/٩/٩
السيد فرحي عبيد	١٩٧١/٩/١١	١٩٧٧/٢/٢٨
السيد فواز الزعبي	١٩٧٧/٣/١	١٩٧٨/٢/١٦
الدكتور عبد الله النسور	١٩٧٨/٨/٩	١٩٨٠/٢/١٩
السيد سامي قمود	١٩٨٠/٢/٢٠	١٩٨٤/٢/٣١
السيد علي غرايبة	١٩٨٤/٧/١	١٩٩٠/٦/٨
السيد سلمان الطراونه	١٩٩٠/٦/٩	١٩٩١/١٠/٣١
الدكتور محمد الصمادي	١٩٩١/١١/١	١٩٩٣/٣/٨
السيد عبد الرحمن العجلوني	١٩٩٣/٣/١٠	٢٠٠٠/٩/٢٦
السيد ابراهيم الدويري	٢٠٠٠/٩/٢٧	٢٠٠٥/٩/٤
السيد علي المداحه	٢٠٠٥/٩/٥	٢٠٠٧/٥/١٤
الدكتور اسماعيل زغلول	٢٠٠٧/٥/١٥	حتى تاريخه*

* تم اعداد هذا التقرير في عام ٢٠٠٧

ج. مهام وواجبات الدائرة

حدد قانون تنظيم الميزانية رقم ٣٩ لعام ١٩٦٢، وتعديلاته مهام وصلاحيات الدائرة بما يلي:-

- ١- إعداد قانون الموازنة العامة السنوية للمملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢- اقتراح رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي يرسمها مجلس الوزراء.
- ٣- تنقيح طلبات التخصيصات المالية التي تتقدم بها كافة دوائر الحكومة بالتخفيض أو الزيادة أو الجمع أو المقابلة أو المراجعة.
- ٤- تمحيص كافة البرامج والأعمال والمشاريع التي تطلب لها مخصصات بغية التأكد من جدواها وعلاقتها ببعضها البعض.
- ٥- التأكد من حذف الازدواج غير الضروري في البرامج والتمويل.
- ٦- التثبت من مطابقة طلبات التخصيصات للسياسة الاقتصادية والمالية والقرارات التي يتخذها مجلس الوزراء.
- ٧- طلب المعلومات اللازمة من كافة دوائر الحكومة فيما يتعلق بكافة البرامج والأعمال والمشاريع وتمويلها.
- ٨- الإطلاع على كافة الوثائق والمخبرات والقيود المالية لأية دائرة من دوائر الحكومة.
- ٩- تدقيق وتحليل الأعمال الإدارية والبرامج لكافة دوائر الحكومة وإعداد ما يلزم لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية.
- ١٠- إعداد بيان مفصل للعمليات الضرورية لإقرار الموازنة على أن يحدد لكل من هذه العمليات وقت معين تتم فيه، بحيث تنجز الموافقة النهائية على الموازنة العامة قبل اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة.
- ١١- مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في قانون الموازنة العامة سنويا دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى.
- ١٢- إعداد موازنات المؤسسات العامة المستقلة.
- ١٣- إعداد جداول تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة المستقلة.
- ١٤- إعداد الدراسات الكلية للأبعاد العامة للموازنة.
- ١٥- إعداد تقارير تقييم الأداء المالي.

١٦- إبداء الرأي في الحسابات الختامية للمؤسسات العامة المستقلة.

١٧- إبداء الرأي في أية تعديلات لأحكام التشريعات الجديدة أو النافذة.

١٨- مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في قانون الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة المستقلة والقيام بالزيارات الميدانية.

د . مديريات ووحدات الدائرة

انطلاقاً من حرص المسؤولين في دائرة الموازنة على اتباع أفضل الوسائل والسبل لتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها وتحقيق الأهداف المتوخاه منها فقد تم وضع تنظيم إداري للدائرة يغطي كافة النشاطات التي تقوم بها على نحو يقلل من التداخل في المهام والواجبات والازدواجية في الاداء.

حيث تتكون دائرة الموازنة العامة من المديريات والوحدات المساندة التالية:

مديريات الموازنات

- مديرية قطاع التنمية الاقتصادية.
- مديرية قطاع البنية التحتية.
- مديرية قطاع الادارة المالية والدفاع.
- مديرية قطاع الادارة العامة والاعلام.
- مديرية قطاع التنمية الاجتماعية
- مديرية قطاع الصحة.
- مديرية قطاع التعليم.

الوحدات المساندة

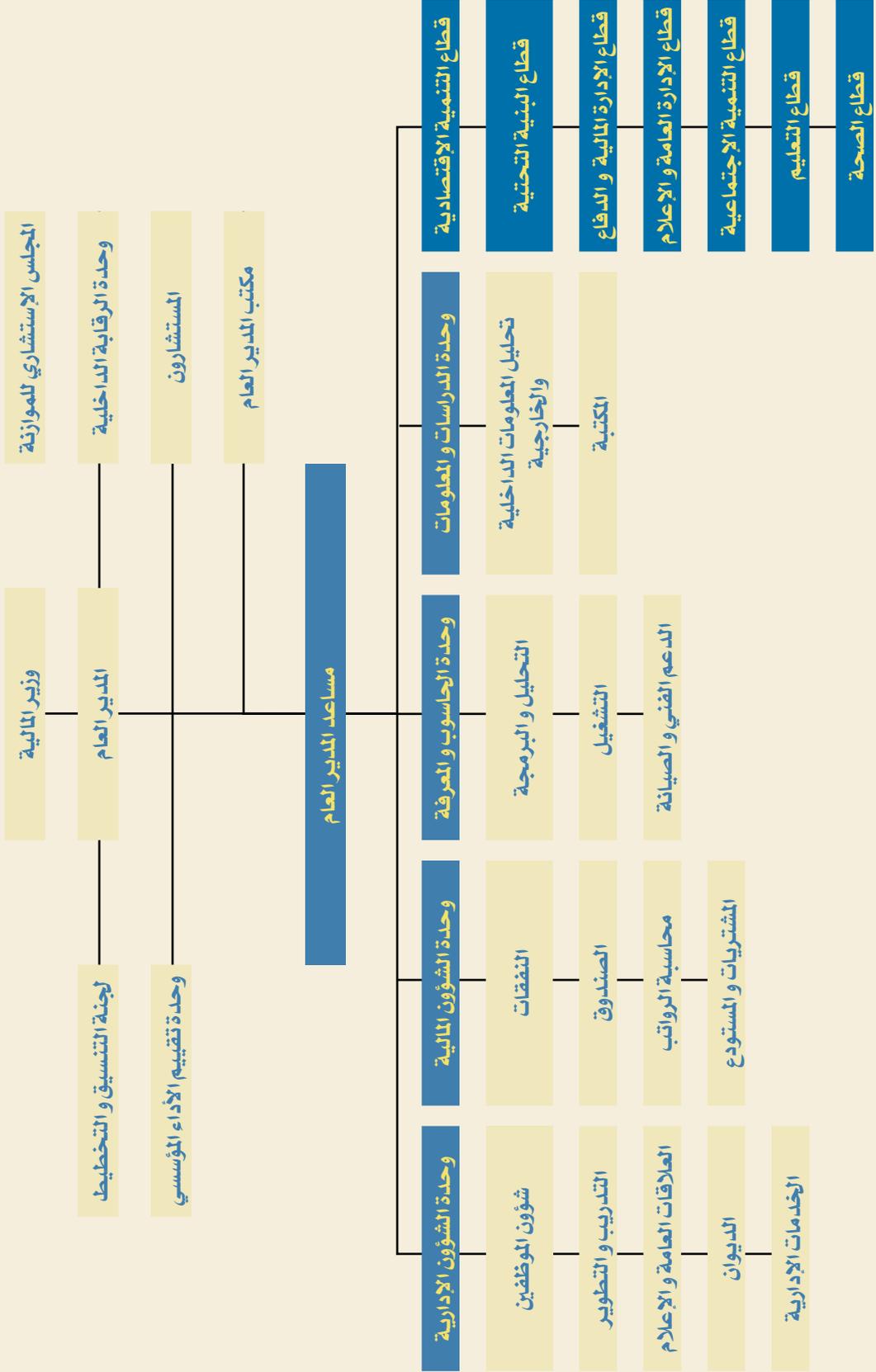
- وحدة الدراسات والمعلومات.
- وحدة الحاسوب والمعرفة
- وحدة الشؤون المالية
- وحدة الشؤون الادارية
- وحدة تقييم الاداء المؤسسى
- وحدة الرقابة الداخلية

هـ . الكادر الوظيفي

بدأت دائرة الموازنة العامة بكادروظيفي بلغ (١٦) موظفا عام ١٩٦٣، ليصل عدد الموظفين على رأس عملهم عام ٢٠٠٦ (٩٩) موظفا موزعين حسب مؤهلاتهم العلمية على النحو التالي:-

العدد	المؤهل
٤	دكتوراه
١٥	ماجستير
٣٧	بكالوريوس
١١	دبلوم
١٤	ثانوية عامة
١٨	دون الثانوية
٩٩	المجموع

الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة



ثانياً: إستراتيجية دائرة الموازنة العامة

تسعى دائرة الموازنة العامة إلى المساهمة في تحقيق عدد من الأهداف الوطنية التي حددتها وثيقتي الاجندة الوطنية

وكلنا الاردن وهذه الاهداف هي:

(١) تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

(٢) تحسين مستوى معيشة المواطن

(٣) مأسسة عملية الاصلاح والتطوير في القطاع العام

وللمساهمة في تحقيق هذه الأهداف قامت الدائرة في عام ٢٠٠٦ بإعداد خطة إستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-

٢٠٠٩ تضمنت ما يلي:-

أ- الرؤيا (VISION)

التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة

ب - الرسالة (MISSION)

إعداد قانون الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة المستقلة وجدول تشكيلات الوظائف الحكومية سنوياً للمساهمة في تنفيذ السياسة العامة من اجل تعميق أركان التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الخدمات وتطويرها بما يحقق الأهداف الوطنية لتلبية حاجات المواطن.

ج - الأهداف المؤسسية (INSTITUTIONAL OBJECTIVES)

إن المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية يتطلب العمل على تحقيق جملة من الأهداف المؤسسية، ومن أهم هذه

الأهداف التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها ما يلي:-

(١) التوجه نحو السير بالخطوات الأولية من العمل بمفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج

(٢) الوصول إلى عجز الموازنة المستهدف

(٣) تجسيد مبدأ الاعتماد على الذات.

(٤) الاستخدام الأمثل للموارد البشرية

(٥) تحقيق رضا الموظفين.

د - القيم المؤسسية (INSTITUTIONAL VALUES)

تستند الدائرة في رسم رؤياها المستقبلية ورسالتها الإستراتيجية وربطهما بمدى مساهمة الدائرة في

تحقيق الأهداف الوطنية إلى مجموعة من القيم الجوهرية المرتبطة بالأداء ومجموعة من القيم الجوهرية

المرتبطة بالموظفين. هذا وقد تم تعميم القيم على كافة الموظفين في مختلف المديريات والوحدات التنظيمية

وعلى اختلاف مستوياتهم الإدارية، وهي:-

(١) القيم الجوهرية المرتبطة بالاداء:-

- التحسين المستمر.
- الشفافية
- التعاون
- التعلم المؤسسي
- الالتزام بالتشريعات المعمول بها
- المحافظة على المال العام وممتلكات الدولة
- المحافظة على سمعة الدائرة وهيبة موظفيها والالتزام بالسلوكيات والاخلاقيات التي تعزز ثقة واحترام المتعاملين مع الدائرة.
- تطوير وتنمية القدرات والمهارات والسلوكيات والكفاءات في الدائرة.

(٢) القيم الجوهرية المرتبطة بالموظفين:-

- الحيادية
- الدقة
- تبادل المعرفة
- سرية وأمن المعلومات
- الإخلاص
- إدارة الوقت
- العمل بروح الفريق
- الاهتمام برضا متلقي الخدمة

ثالثاً: مراحل دورة الموازنة العامة في الأردن

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بثلاث مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: إعداد الموازنة

المرحلة الثانية: إقرار الموازنة

المرحلة الثالثة: تنفيذ الموازنة

وتتوزع مسؤولية القيام بهذه المراحل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتتحقق دورة الموازنة العامة في ظل إطار دستوري قانوني وزمني.

أ- مرحلة إعداد الموازنة

تعتبر عملية تحضير أو إعداد مشروع الموازنة العامة أولى المراحل والعمليات التي تحكم دورة الموازنة ومن أدقها أيضاً، وذلك لأن نتائج هذا الإعداد ومدى فعاليته تؤثر في جميع مراحل الموازنة اللاحقة.

وفيما يلي الخطوات الرئيسية لمرحلة إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن:

١. تقوم وزارة المالية بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة بإعداد الإطار المالي متوسط المدى MTFF الذي يتحدد من خلاله الأبعاد العامة للموازنة بما فيها السقوف الكلية للإنفاق العام. وبعد أن يقر هذا الإطار من قبل وزير المالية يصار إلى إصدار بلاغ لأعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشاريع موازنات المؤسسات العامة المستقلة، متضمنا الأسس والتعليمات الواجب إتباعها من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية عند إعدادها لمشاريع موازنتها للسنة المالية المقبلة ومواعيد تقديم كشوفات الإيرادات والنفقات (جارية ورأسمالية) وجداول تشكيلات الوظائف، إلى دائرة الموازنة العامة وكذلك موعد تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الوزراء. وكما يتضمن البلاغ الإطار المالي العام للمدى المتوسط والسقوف الكلية للموازنة العامة إضافة إلى سقوف جزئية للإنفاق لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.
٢. تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بالتعميم على إداراتها المختلفة ومطالبتها بتقديم توقعاتها عن نشاطاتها وأعمالها للسنة المالية المقبلة، وتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الموازنة الخاصة بها حسب الأسس الواردة في بلاغ إعداد الموازنة، وتتولى الإدارة العليا فيما يتعلق بمركز الوزارة أو الدائرة والمحافظين فيما يتعلق بالإدارات الحكومية في المحافظات والألوية القيام بدراسة المقترحات المقدمة ومناقشتها مع مديري الإدارات والوحدات والمجالس التنفيذية للمحافظات والعمل على إجراء أية تعديلات على المقترحات والمشروعات المقدمة منهم، ووضع مشروع نهائي للموازنة وذلك ضمن سقوف الانفاق الجزئية المحددة لها في بلاغ الموازنة.
٣. تقوم دائرة الموازنة العامة باستلام مشاريع الموازنات المقدمة من الوزارات والدوائر الحكومية حيث يتم دراستها من قبل المختصين بالدائرة، ثم تبدأ المناقشة بين الوزارات والدوائر المعنية ودائرة الموازنة العامة حول المخصصات المطلوبة وأهداف السياسة العامة ومؤشرات الأداء الرئيسية ويتم التوصل من خلالها إلى أرقام يتفق عليها في ضوء الاحتياجات الفعلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة والموارد المالية المتاحة.
٤. بعد الانتهاء من مرحلة مناقشة مشاريع الموازنات المقدمة من الوزارات والدوائر الحكومية يتم التوصل إلى صورة إجمالية أولية لحجم الإيرادات والنفقات المقدره للسنة المالية المقبلة ومقدار العجز المقدر ويتم استعراض ذلك من قبل المجلس الاستشاري للموازنة في ضوء تقييم الوضع المالي والاقتصادي للسنة الحالية والأبعاد المتوقعة للسنة المقبلة.
٥. تتم مراجعة الإيرادات والنفقات في ضوء المحددات سالفه الذكر ليتم بعدها التوصل إلى الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة للعام القادم.
٦. يقوم وزير المالية بمناقشة مشروع الموازنة مع مدير الموازنة العامة، وبعد انتهاء المناقشات وإجراء التعديلات اللازمة يقوم وزير المالية باعتماد مشروع قانون الموازنة العامة.
٧. يرفع بعدها مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء، حيث تتم دراسته ومناقشته بعناية وإجراء أية تعديلات قد يراها مناسبة وتنسجم مع اتجاهات السياسة العامة ليصار إلى وضع الموازنة العامة في صورتها النهائية، ومن ثم يقوم المجلس برفع مشروع قانون الموازنة إلى مجلس الأمة للمناقشة النهائية وفق أحكام الدستور.

ب - مرحلة إقرار الموازنة

تعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل وأكثرها حساسية، وذلك لأن عملية إقرار الموازنة أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل مناقشة الموازنة العامة قبل إخراجها إلى حيز التنفيذ.

ويمكن توضيح خطوات إقرار الموازنة العامة في الأردن بما يلي:

١. يقوم مجلس الوزراء بعد مناقشته لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة والموافقة عليه بإحالته بصورته النهائية إلى مجلس الأمة وذلك قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل وفقاً للمادة (١١٢) من الدستور.
٢. يلقي وزير المالية بيان (خطاب) الموازنة العامة موضحاً فيه أبعاد مشروع قانون الموازنة والمرتكزات الأساسية الواردة فيه وسياسة وبرنامج عمل الحكومة خلال السنة المالية المقبلة.
٣. يقوم مجلس النواب بإحالة مشروع القانون إلى اللجنة المالية والاقتصادية المشكلة من قبل المجلس لدراسته ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ومن ثم رفع التوصيات اللازمة لمجلس النواب.
٤. تعقد جلسة خاصة لمجلس النواب تخصص لمناقشة مشروع قانون الموازنة، ويحضر هذه الجلسة رئيس الوزراء والوزراء وكذلك عامة الشعب ممن يرغبون في حضور الجلسة، حيث تقدم اللجنة المالية تقريرها متضمناً ملاحظاتها وتوصياتها على المشروع ويتم مناقشته مع مشروع قانون الموازنة العامة، ومن ثم يفتح المجال أمام من يرغب من النواب في الاشتراك في المناقشة العامة على مشروع القانون. على أثر ذلك يقوم رئيس الوزراء ووزير المالية بتقديم رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وعلى ملاحظات النواب التي أثيرت أثناء المناقشة.
٥. لمجلس النواب عند مناقشته لمشروع قانون الموازنة العامة أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات وفقاً لنص المادة (٤/١١٢) من الدستور.
٦. لا يقبل أثناء المناقشة في الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان وفقاً للمادة (٥/١١٢) من الدستور.
٧. بعد الاستماع إلى رد الحكومة يتم الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة فصلاً فصلاً وفقاً للمادة (٢/١١٢) من الدستور.
٨. في حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، يحال بعدها إلى مجلس الأعيان الذي يقوم بدوره بإحالته إلى لجنته المالية لدراسته وتقديم تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشته وتتبع نفس الإجراءات والخطوات التي اتبعت في مجلس النواب.
٩. بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان، يعاد للحكومة لرفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه واستصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانوناً ساري المفعول يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ج - مرحلة تنفيذ الموازنة

تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة مباشرة من لحظة نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية حيث يصبح بعدها ساري المفعول، وفي ضوء ذلك تبدأ الإجراءات العملية لمرحلة التنفيذ. ويتم تنفيذ قانون الموازنة العامة السنوي للدولة من خلال بلاغ تنفيذ الموازنة والأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية والمناقلات والمواقف المالية إضافة لأوامر الالتزام المختلفة. كما يتم متابعة الإنجاز وتقييم الأداء من خلال مؤشرات الأداء والزيارات الميدانية للمشاريع والبرامج المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، كما يتم متابعة توصيات اللجنة المالية لمجلسي الأعيان والنواب المتعلقة بقانون الموازنة العامة بالتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية.

رابعاً: تبويب الموازنة العامة:

تعكس الموازنة العامة إيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية المعنية بالإضافة إلى موازنة التمويل، وعليه يظهر تبويب الموازنة العامة على النحو التالي:-

الإيرادات

١- الإيرادات المحلية

أ- الإيرادات الضريبية

- ضريبة الدخل
- الضرائب الجمركية
- الضريبة العامة على المبيعات
- الضرائب على المعاملات المحلية الأخرى

ب- الإيرادات غير الضريبية

- الرخص
- الرسوم
- الإيرادات من المؤسسات
- الإيرادات بدل الخدمات الحكومية
- الإيرادات المختلفة

ج - أقساط القروض المستردة

٢ - المنح منها :-

- منح برنامج التحول الاقتصادي

النفقات

١- النفقات الجارية

أ - الجهاز المدني

- ١ - الوزارات والدوائر الحكومية

ب - الجهاز العسكري

- القوات المسلحة
- الخدمات الطبية الملكية
- الأمن العام
- الدفاع المدني

ج - النفقات الأخرى

- النفقات العامة
- فوائد القروض الداخلية
- فوائد القروض الخارجية (على أساس الاستحقاق)
- المساهمات
- إعانة النازحين
- النفقات الطارئة وأخرى
- دعم المحروقات
- دعم المواد التموينية
- التقاعد والتعويضات
- دعم المؤسسات
- الجامعات والبلديات
- البعثات العلمية

٢- النفقات الرأسمالية

- مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية
- المساهمة في مشاريع المؤسسات
- مشاريع برنامج التحول الاقتصادي

موازنة التمويل

مصادر التمويل

- ١- القروض الخارجية
- ٢- أقساط وفوائد القروض المعاد جدولتها
- ٣- قروض داخلية.

الاستخدامات

- عجز الموازنة المتوقع
- تسديد اقساط القروض
- ١- تسديد اقساط القروض الخارجية
- ٢- تسديد اقساط القروض الداخلية.

خامسا: انجازات دائرة الموازنة العامة:

أ - إعداد قانون الموازنة العامة :-

تقوم الدائرة سنويا بإعداد قانون الموازنة العامة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة حيث تم الانتهاء من إعداد قانون الموازنة العامة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ ضمن الموعد الدستوري وتم إقراره بشكله النهائي بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٨، كما تم إعداد ملحق الموازنة العامة رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦، وكذلك تم الانتهاء من إعداد موازنات المؤسسات العامة المستقلة واقراها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩. كما قامت الدائرة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة المستقلة لعام ٢٠٠٧ ورفعها الى مجلس الامة في مواعده الدستوري لأقراره حسب الاصول.

ب - إعداد نظام التشكيلات :-

تقوم الدائرة سنويا بإعداد نظام التشكيلات للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة حيث تم الانتهاء من إعداد نظام التشكيلات رقم (٦٣) لعام ٢٠٠٦ وإقراره بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩. ويذكر في هذا المجال أنه تم تشكيل لجنة فنية ولأول مرة من وزارة تطوير القطاع العام وديوان الخدمة المدنية ودائرة الموازنة العامة، وذلك لدراسة وإعداد جداول التشكيلات للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة. كما تم تشكيل لجنة لدراسة أوضاع الموظفين العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية خارج جدول التشكيلات وخارج قانون الموازنة العامة.

ومن ناحية اخرى تم بناء نظام جديد لجدول التشكيلات للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة يخدم محلي الموازنات بشكل أفضل ويعالج الاختلالات في النظام السابق.

ج - جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز:

جاءت المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لإحداث نقلة نوعية في أداء الدائرة وقيامها بالواجبات والمهام الموكلة إليها على الوجه الأكمل وبمستويات عالية من الجودة والكفاءة والاحتراف وتعزيز التنافسية الايجابية مع المؤسسات والدوائر الحكومية عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز التي تركز على معايير عالمية للممارسات الفضلى.

وعملت فرق الجائزة المشكلة في دائرة الموازنة العامة لكل معيار من معايير الجائزة على حصر وتحديد الوثائق اللازمة كدليل مدعم للإجابة على أسئلة الجائزة وتوثيقها حيث شارك كافة موظفي الدائرة في هذه العملية لتصبح جزءا من ثقافتهم ورغبتهم بالتطور والتحديث.



من الورش التدريبية للجائزة في الدائرة



ورشة عمل للجائزة في العقبة

د- الدورات التدريبية:

قامت دائرة الموازنة العامة بإيفاد (٦٧) من موظفيها في دورات تدريبية داخلية وخارجية وذلك لتنمية مهاراتهم الوظيفية وتعزيز قدرتهم على القيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه، ومن أهم هذه الدورات:-

الرقم	عنوان الدورة	مكان انعقاد الدورة	الفترة
1	تطبيقات في الإدارة العربية	القاهرة	2006/4/20-16
2	التحليل الضريبي والتنبؤ بالإيرادات	أمريكا	2006/7/14-6/18
3	إعداد التقارير ووضعها بالخطة الإستراتيجية	عمان	2006/6/6-5
4	تنمية المهارات القيادية والإدارية	بيروت	2006/6/10-4
5	برنامج إعداد قادة المستقبل	بيروت	2006/6/18-12
6	الدخل والحسابات القومية في الموازنة	بيروت	2006/7/1-6/25
7	ورشة عمل جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	البحر الميت	2006/6/24-22
8	نظم الشراء الالكتروني في المؤسسات الحكومية	العقبة	2006/6/6-4
9	تطبيقات علم الاستشراف في تطوير الإدارة العربية	القاهرة	2006/4/20-16
10	المحاسبة الحكومية الالكترونية	عمان	2006/8/9-6
11	فن إدارة العطاءات والمشتريات واللوازم	عمان	2006/8/29-27
12	قوائم الحسابات الختامية	القاهرة	2006/8/24-20
13	تقدير الإيرادات	عمان	2006/10/12-8
14	إعداد وصيانة العقود والاتفاقيات	القاهرة	2006/11/23-19
15	الأساليب الحديثة في إعداد ورقابة تنفيذ الموازنات	دمشق	2006/12/12-7
16	تقييم الأداء المؤسسي	دمشق	2006/12/18-13



الدورة التدريبية التي عقدت في بيروت



الدورة التدريبية التي عقدت في دمشق

هـ- الحوسبة:

تم دراسة احتياجات دائرة الموازنة العامة من أجهزة حواسيب خادمة (Servers) وكذلك أجهزة حواسيب شخصية وطابعات كبيرة ذات مواصفات عالية، لكي تخدم موظفي الدائرة، وسوف يتم تخصيص الخوادم لكي تعمل كـ (Domain Server) و (Application Server).

ومن جانب آخر تم تفعيل وتطبيق نظام الحماية من الفيروسات عن طريق شراء نظام (Symantec Anti Virus) وكذلك تطبيق الحماية من المواقع الضارة عن طريق شراء نظام (Web Sense).

ونظرا لتوجهات الحكومة لإطلاق مشروع الحكومة الالكترونية فقد تم جمع البيانات الخاصة بالخدمات التي تقدمها دائرة الموازنة العامة وعرضها ضمن موقع بوابة الحكومة الالكترونية.

و- خارطة الحسابات الموحدة (CHART OF ACCOUNTS):

قامت الدائرة بالتحضير لإعادة تصنيف الموازنة العامة وبناء خارطة حسابات جديدة تستوعب التوجه الجديد في الإدارة المالية نحو الموازنة الموجهة بالنتائج، حيث تم الانتهاء من إعادة تصنيف الموازنة حسب التصنيف الوظيفي، وتم تضمين جدول بالتصنيف الوظيفي للموازنة العامة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦. إضافة إلى المشاركة في التحضير لمشروع إدارة البيانات المالية الحكومية GFMIS.

ز- الموازنة الموجهة بالنتائج (R O B):

ضمن جهود الدائرة لتطوير منهجية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة باعتبارها احد ركائز إستراتيجية إصلاح الإدارة المالية التي تبنتها وزارة المالية، فقد قامت الدائرة خلال عام ٢٠٠٦ بإنشاء وحدة تعنى بتطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة إنتاجية وكفاءة أداء القطاع العام وتمكينه من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية. هذا وتقوم حاليا إحدى أكبر الشركات الاستشارية العالمية بتقديم خدماتها للدائرة للاستفادة من خبراتها الدولية في تطبيق هذا المفهوم. كما تم خلال عام ٢٠٠٦ عقد ورشة عمل لكافة الجهات المعنية لتوضيح متطلبات تطبيق المنهجية الجديدة في إعداد الموازنة العامة. كما تم إجراء عدد من الزيارات الميدانية للوزارات الرئيسية للوقوف على مدى جاهزيتها لتطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

ح- إنجازات أخرى:

- نفذت الدائرة (٢٩٢) مناقلة مالية للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة.

- نفذت الدائرة (١٠٤) أمرا ماليا خاص للوزارات والدوائر الحكومية. كما تم إنجاز جميع الحوالات المالية ومستندات الالتزام ونقل العهدة التي وردت لديوان الدائرة.

- كما تعاملت الدائرة مع (٣٨٥١) كتابا واردا من الجهات الحكومية المختلفة.

سادسا: التطلعات المستقبلية:

أ- الموازنة الموجهة بالنتائج (R O B):

سيكون عام ٢٠٠٨ هو العام الذي سيبدأ فيه تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج على مشاريع موازنات كافة الوزارات والدوائر الحكومية. وعليه فان دائرة الموازنة العامة ستعمل خلال عام ٢٠٠٧ على إعداد النماذج الخاصة بهذا المفهوم التي تتضمن الأهداف الإستراتيجية للوزارة والدائرة والبرامج والمشاريع التي تحقق هذه الأهداف بالإضافة إلى منظومة من مؤشرات الأداء تساعد على ربط الإنفاق بالنتائج المتوقع تحقيقها من هذا الإنفاق. وسوف يتم توزيع هذه النماذج على كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة ضمن بلاغ الموازنة العامة في منتصف العام القادم.

ولتمكين كافة الأجهزة الحكومية من تطبيق هذا المفهوم بسهولة ويسر فسيتم خلال عام ٢٠٠٧ عقد ورشات لتدريب الموظفين المعنيين من كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة على كيفية استخدام وتعبئة هذه النماذج الجديدة. بالإضافة إلى ذلك فان دائرة الموازنة العامة ستعمل على تطوير شكل مشروع قانون الموازنة العامة ليتواءم مع متطلبات تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

ب - الإطار متوسط المدى للنفقات العامة (M T E F):

إن نجاح عملية تطوير منهجية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة من خلال تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج يتطلب إيجاد رؤيا مالية واضحة للنفقات العامة على المدى المتوسط بشكل يمكن الحكومة من برمجة الأولويات وحشد الموارد المالية المتاحة بصورة فاعلة لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

وعليه فان دائرة الموازنة العامة ستعمل عند إعداد مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨ على بناء إطار متوسط المدى للنفقات العامة يبين حجم الانفاق المتوقع لكل وزارة ودائرة حكومية على برامجها ومشاريعها للفترة من سنة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠. ويوجد مثل هذه الرؤيا المالية ستتمكن الوزارات والدوائر الحكومية من إعداد خططها الإستراتيجية وتحديد مؤشرات أدائها بشكل واضح.

وفي هذا الصدد ستعمل دائرة الموازنة العامة على تعديل كافة النماذج المستخدمة لإعداد مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية بشكل يضمن بناء الإطار متوسط المدى للنفقات العامة وستعمل الدائرة على تدريب الموظفين المعنيين في كافة الأجهزة على كيفية تعبئة واستخدام هذه النماذج خلال البرنامج التدريبي الذي ستعده في السنة المقبلة.

ج - تصنيف الموازنة وخارطة الحسابات:

من المتوقع الانتهاء من إعادة تصنيف الموازنة العامة وبناء خارطة الحسابات الجديدة نهاية عام ٢٠٠٧ وسوف تحقق خارطة الحسابات الجديدة العديد من المزايا والفوائد وذلك على النحو التالي:

- توفير معلومات تحليلية شاملة حول الإدارة المالية.
- تعزيز أركان الشفافية في عملية إدارة الإيرادات وضبط النفقات.
- دعم متطلبات إصدار وإرسال التقارير في المستويات المتنوعة للهيئة التشريعية.
- دعم الموازنة الموجهة بالنتائج.

- جعل تصنيف الموازنة الحالي وهياكل خارطة الحسابات مشتركة بين إدارة الموازنة والمحاسبة.
 - تنفيذ هيكل دفتر الأستاذ العام الموحد والخاص بالإيرادات والنفقات وحسابات الميزانية العمومية.
- وسوف يتضمن هيكل خارطة الحسابات الجديد التصنيفات التالية:

- التصنيف التمويلي.
- التصنيف التنظيمي.
- التصنيف الوظيفي.
- تصنيف البرامج.
- التصنيف الجغرافي.
- حسابات دفتر الأستاذ العام
 ١. إيرادات.
 ٢. النفقات.
- حسابات الميزانية العمومية.

د - تحديث أدلة الموازنة:

إن توجه الدائرة نحو تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج (R O B) وإعادة تصنيف الموازنة العامة لهيكل خارطة الحسابات الجديد (C O A) يستدعي مراجعة وتحديث كل من دليل الإيرادات، دليل النفقات، دليل دورة الموازنة و دليل محلل الموازنة وذلك لتتوافق مع متطلبات المفاهيم الجديدة التي ستعمل الدائرة على تطبيقها، ولتشكل هذه الأدلة مرجعا مستخدميا في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وعونا ومرشدا لهم.

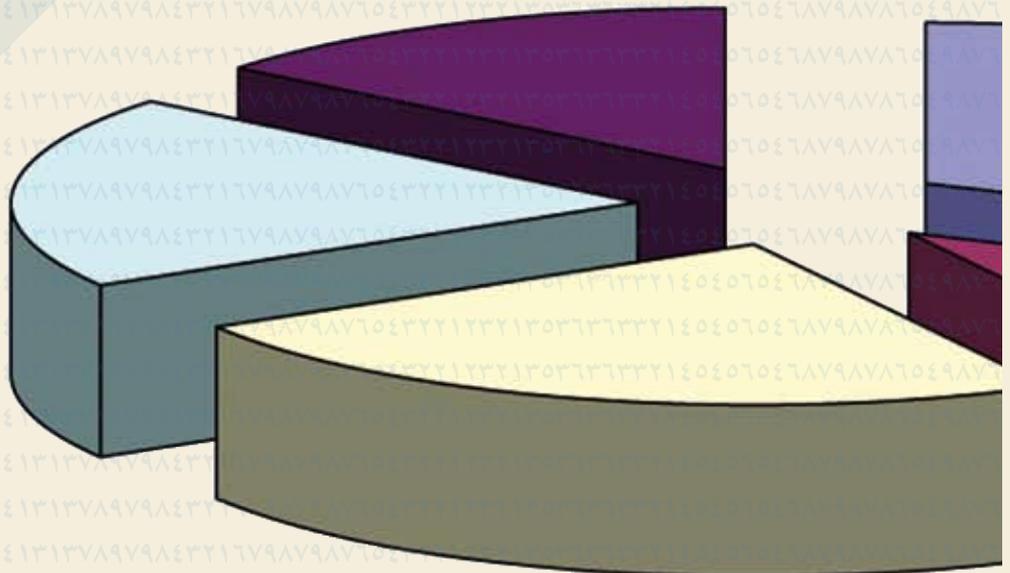
هـ - الحوسبة:

تمشيا مع عزم الحكومة على تطوير الإدارة المالية من خلال مشروع تطوير وإصلاح النظام المالي في المملكة ستقوم وحدة الحاسوب في دائرة الموازنة العامة بإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق التوجه الجديد نحو الموازنة الموجهة بالنتائج وبناء خارطة الحسابات الجديدة وإجراء الدراسات اللازمة والتحليل لبناء نظام جديد لإخراج قانون الموازنة بحيث يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا مع خارطة الحسابات، وإصداره بما يتوافق مع التوجه الجديد للموازنة، وكذلك حتى يكون النظام أكثر مرونة وأكثر دقة من حيث حفظ البيانات وإجراء التحليلات المالية اللازمة.

و - جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز

في إطار استعداداتها للمشاركة في الدورة الثانية لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وفي ضوء التقرير التقييمي لدائرة الموازنة العامة ستقوم الدائرة بتشكيل فرق عمل تغطي كافة معايير الجائزة ومراجعة تفاصيل نقاط القوة وفرص التحسين وصولا الى تحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير عمل الدائرة وإعادة هيكلتها وتبسيط الإجراءات المتبعة فيها.

الملاحق



ملحق رقم (1)
خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2006

(بالالف دينار)

الموازنة الجارية		الموازنة الرأسمالية	
1- النفقات الجارية		2- المنح	
أ- الجهاز المدني	698572	841500	236000
ب- الجهاز العسكري	715000	149000	
ج- النفقات الأخرى	1193428	61465	
مجموع النفقات الجارية	2607000	مجموع النفقات العامة	3448500
	2764000		3000000
			448500
		المجموع	3448500
			3448500
			عجز الموازنة -
			المجموع

موازنة التمويل

الاستخدامات	المصادر
عجز الموازنة المتوقع	أ- القروض الخارجية
تسديد اقساط القروض	ب- اقساط وفوائد القروض المعاد جدولتها
أ- تسديد اقساط القروض الخارجية	ج- قروض داخلية
ب- تسديد اقساط القروض الداخلية	
المجموع	المجموع
448500	115725
394700	144160
367900	583315
26800	
843200	843200

ملحق رقم (2)

خلاصة ملحق الموازنة العامة للسنة المالية 2006

(بالآلاف دينار)

		الموازنة الجارية			
1- النفقات الجارية:-				1- الايرادات المحلية	
أ- الجهاز المدني	13000		120000	أ- الايرادات الضريبية	
ب- الجهاز العسكري	77000		80000	ب- الايرادات غير الضريبية	
ج- النفقات الاخرى	474800				
	مجموع النفقات الجارية	564800	200000	مجموع الايرادات المحلية	
		الموازنة الرأسمالية			
2- النفقات الرأسمالية		25200	145000	2- المنح	
	مجموع النفقات العامة	590000	345000	مجموع الايرادات العامة	
			245000	عجز الموازنة	
	المجموع	590000	590000	المجموع	

موازنة التمويل

الاستخدامات		المصادر	
عجز الموازنة المتوقع	245000	245000	أ- القروض الداخلية
-			
المجموع	245000	245000	المجموع

ملحق رقم (3)

خلاصة الموازنة العامة للاعوام 2006-2000

البيان							(مليون دينار)
السنة							
2000	2001	2002	2003	2004	2005	فعلي اولى (٢٠٠٦)	
1983.3	2092.0	2176.0	2613.0	2958.5	3062.1	3468.7	
1592.1	1658.6	1644.1	1675.6	2147.2	2561.8	3164.5	
961.9	996.4	1000.3	1083.2	1428.8	1765.8	2133.5	
580.8	581.6	570.5	548.4	658.7	756.3	987.1	
49.4	80.6	73.3	44.0	59.7	39.7	43.9	
391.2	433.4	531.9	937.4	811.3	500.3	304.2	
2187.1	2316.3	2396.2	2809.8	3180.5	3538.9	3912.3	
1851.3	1912.5	1899.9	2163.7	2377.8	2908.0	3122.8	
335.8	403.8	496.3	646.1	802.7	630.9	789.5	
-203.8	-224.3	-220.2	-196.8	-222.0	-476.8	-443.6	
-595.0	-657.7	-752.1	-1134.2	-1033.3	-977.1	-747.8	

ملحق رقم (4)

خلاصة النفقات المقدره حسب التصنيف الوظيفي لعام 2006

مليون دينار			
النسبة	المجموع	الرأسمالية	الجارية
25.6%	881.4	141.2	740.2
15.0%	516.8	63.4	453.4
7.2%	249.0	35.7	213.3
9.8%	338.7	295	43.7
0.5%	18.9	17.4	1.5
0.7%	23.1	23.1	0
9.3%	320.1	87.9	232.2
1.4%	46.7	10.7	36
13.7%	473.3	81.9	391.4
16.8%	580.5	85.2	495.3
100.0%	3448.5	841.5	2607.0

ملحق رقم (5)

التوزيع الجغرافي للنفقات الرأسمالية/2006

النسبة	المبلغ (مليون دينار)	
57.4%	482.8	المركز
8.4%	70.3	العاصمة
8.5%	71.4	اريد
4.2%	35.1	البلقاء
3.3%	27.6	الكرك
2.5%	21.1	معان
3.6%	29.9	الزرقاء
2.7%	22.6	المفرق
1.7%	14.3	الطفيلة
1.7%	14.7	مادبا
1.5%	12.6	عجلون
1.8%	15.0	جرش
2.9%	24.1	العقبة
100.0%	841.5	المجموع

ملحق رقم (6)

تطور موازنات المؤسسات العامة المستقلة

(مليون دينار)							البيان
السنة							
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
913.6	642.8	604.1	635.7	464.0	394.5	420.9	اجمالي الايرادات
502.0	385.7	369.9	300.1	269.8	242.3	228.1	الايرادات الجارية
128.2	39.6	37.9	158.8	69.3	29.4	35.6	الايرادات الرأسمالية
47.1	59.4	64.6	62.9	60.5	48.7	50.6	اعانة الحكومة
80.7	60.8	17.2	31.1	48.9	43.4	72.6	مساهمة الحكومة في المشاريع الانمائية
87.6	79.3	48.8	21.2	10.3	28.9	29.5	المنح والهبات الاخرى
0.0	0.2	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	مخصصات القروض المرصودة ضمن وزارة التخطيط
14.2	2.4	0.1	0.0	1.2	0.3	4.5	دعم حزمة الامان الاجتماعي
5.7	1.0	0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	مساهمة الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية
48.1	14.4	64.8	61.4	4.0	1.5	0.0	اخرى
720.9	565.8	498.5	477.0	418.9	387.6	341.9	اجمالي الانفاق
314.8	282.9	257.2	245.6	241.2	210.0	196.1	التنفقات الجارية
95.3	88.2	85.7	78.1	74.4	64.8	66.2	الرواتب والاجور والعلاوات
150.3	132.1	117	109.9	108.1	93.1	84.3	التنفقات التشغيلية
69	62.4	54.3	57.3	58.4	52	45.4	التنفقات التحويلية
0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.1	0.2	التنفقات الاخرى (غير عادية)
406.1	282.9	241.3	231.4	177.7	177.6	145.8	التنفقات الرأسمالية
257.9	176.6	108.7	121.3	130.0	94.5	90.5	المشاريع الممولة ذاتيا
51.7	14.6	19.8	27.5	37.8	54.7	25.9	المشاريع الممولة من القروض
96.5	91.7	112.8	82.6	9.9	28.4	29.4	المشاريع الممولة من القروض والمنح
							موازنة التمويل
364.8	208.6	165.8	283.3	191.5	172.1	118.0	الاستخدامات
69.3	45.4	29.9	55.2	72.5	62.8	3.5	تسديد العجز
54.3	36.0	41.3	22.4	7.2	4.1	40.1	تسديد اقساط القروض الداخلية
22.1	22.6	4.0	10.0	7.6	6.7	5.6	تسديد اقساط القروض الخارجية
0.0	0.0	1.3	0.2	1.3	5.6	12.2	عجوزات سابقة / مدوره
219.1	104.6	89.3	195.5	102.9	92.9	56.6	اخرى
515.4	339.1	273.1	344.1	304.9	227.3	193.5	المصادر
262.1	122.4	135.5	213.9	117.6	90.0	82.6	وفر الموازنة
69.1	57.9	40.0	50.5	30.1	30.0	30.0	قروض داخلية
46.7	12.4	13.9	23.8	37.7	34.6	25.9	قروض خارجية
130.6	107.3	59.6	53.3	119.1	68.9	54.8	وفورات سابقة / مدوره
6.9	39.1	24.1	2.6	0.4	3.8	0.2	اخرى
							العجز / الوفر
192.7	77.0	105.6	158.7	45.1	6.9	79.0	قبل التمويل
150.6	130.5	107.3	60.8	113.4	55.2	75.5	العجز / الوفربعد التمويل

ملحق (7)

اجمالي الوظائف لسنة 2006 للوزارات والدوائر الحكومية

العدد لسنة 2006	الترفيغ الوجوبي	الاستبدال		النقل		الغاء		احداثيات 2006		العدد لسنة 2005	عنوانه	الفصل
		(+)	(-)	(+)	(-)	شواغر	نقل	احداثيات بالنقل	جديد			
أ. حسب نظام الخدمة المدنية												
272	10	0	0	2	1	2	0	0	29	244	الديوان الملكي الهاشمي	1
584	44	1	2	0	1	23	1	0	3	607	مجلس الامة	2
275	25	0	0	0	0	0	0	0	13	262	رئاسة الوزراء	3
638	82	5	3	0	0	0	0	0	5	631	ديوان المحاسبة	4
74	4	0	0	12	0	0	0	0	28	34	وزارة تطوير القطاع العام	5
183	19	0	0	0	0	0	0	0	25	158	ديوان الخدمة المدنية	6
78	11	0	0	0	0	0	0	0	17	61	ديوان التشريع والرأي	8
53	3	0	0	0	0	0	0	0	0	53	وزارة التنمية السياسية	9
32	0	0	0	0	0	1	0	0	0	33	رئاسة الوزراء/ دائرة الشراء الموحد	10
299	60	0	0	1	0	1	0	0	1	298	المركز الجغرافي الملكي الأردني	13
1541	197	0	0	6	1	1	0	1	0	1536	وزارة الداخلية	21
978	135	0	0	1	0	1	0	1	0	977	وزارة الداخلية / الاحوال المدنية والجوازات	22
3364	307	0	0	0	0	98	0	0	0	3462	وزارة العدل	25
711	36	0	0	3	0	1	0	1	0	708	دائرة قاضي القضاة	26
223	20	0	0	1	1	1	0	1	0	223	وزارة الخارجية	31
151	21	0	0	1	0	1	0	0	0	151	دائرة الشؤون الفلسطينية	32
1073	80	0	0	1	1	3	0	0	0	1076	وزارة المالية	41
125	14	0	0	0	0	0	0	0	0	125	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	42
2435	265	4	8	25	35	0	21	10	100	2360	وزارة المالية / دائرة الجمارك	43
1446	160	0	0	4	0	1	0	1	0	1442	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	45
114	18	0	0	0	0	1	0	0	0	115	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	46
1536	231	1	2	10	1	9	0	2	0	1535	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	48
497	16	0	0	2	5	2	0	2	0	500	وزارة الصناعة والتجارة	50
114	14	0	0	5	2	0	0	0	7	104	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات	51
217	18	0	0	0	0	1	0	1	0	217	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	52
413	40	0	0	0	2	0	0	0	70	345	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	53
251	22	0	0	3	1	10	1	0	29	231	وزارة السياحة والآثار / السياحة	54
541	77	0	0	4	1	17	0	2	0	553	وزارة الشؤون البلدية	55
694	15	0	0	1	0	46	3	0	0	742	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	56
455	79	28	35	0	1	6	0	1	0	468	وزارة الطاقة / سلطة المصادر الطبيعية	57
1359	32	60	100	10	1	3	0	0	0	1393	وزارة الأشغال العامة والاسكان	58
86	10	0	0	4	0	0	3	0	0	85	وزارة الأشغال / دائرة العطاءات الحكومية	59
2982	227	6	3	5	1	9	0	5	114	2865	وزارة الزراعة	61
168	11	0	0	0	1	5	0	4	3	167	وزارة المياه والري	63
1581	72	0	0	17	1	3	15	0	0	1583	وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن	64
105	14	0	0	1	1	0	0	0	22	83	وزارة البيئة	66
91306	15142	0	0	54	34	1	7	0	6500	84794	وزارة التربية والتعليم	71
791	16	0	0	0	3	147	8	0	0	949	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	72
26755	2765	82	164	15	2	108	0	0	500	26432	وزارة الصحة	73
1332	61	22	10	1	1	0	2	2	172	1148	وزارة التنمية الاجتماعية	74
430	71	0	0	5	4	4	0	0	0	433	وزارة العمل	75
256	24	2	1	17	4	0	0	0	0	242	وكالة الانباء الاردنية	83
133	14	6	3	1	6	1	1	0	0	137	وزارة الثقافة / دائرة المطبوعات والنشر	84
291	20	0	0	0	2	0	0	0	0	293	وزارة الثقافة	86
86	7	0	0	0	0	4	0	0	5	85	وزارة الثقافة / المكتبة الوطنية	87
265	26	1	1	1	0	8	0	0	0	272	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	88
81	4	0	0	0	2	5	1	0	29	60	وزارة الثقافة / المركز الأردني للإعلام	89
94	6	0	0	1	1	0	0	0	0	94	وزارة النقل	91
1270	109	0	0	0	8	103	5	0	0	1386	وزارة النقل/ سلطة الطيران المدني	92
304	42	0	0	0	1	11	0	0	0	316	وزارة النقل/ دائرة الارصاد الجوية	93
2224	32	0	0	2	90	217	11	0	0	2540	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	95
151266	20728	218	332	216	216	855	79	34	7672	144608	المجموع	
ب. حسب الانظمة الخاصة												
19	0	0	0	0	0	0	0	0	1	18	الديوان الملكي الهاشمي	1
806	0	0	0	0	0	0	0	0	0	806	وزارة العدل	25
143	0	0	0	0	0	0	0	0	18	125	دائرة قاضي القضاة	26
250	0	0	0	0	0	0	0	0	0	250	وزارة الخارجية	31
1218	0	0	0	0	0	0	0	0	19	1199	المجموع	
152484	20728	218	332	216	216	855	79	34	7691	145807	الاجمالي	

ملحق رقم (8)

اجمالي الوظائف لسنة 2006 للمؤسسات العامة المستقلة

العدد لسنة ٢٠٠٦	الاستبدال		النقل		الغاء		احداثات ٢٠٠٦		العدد لسنة ٢٠٠٥	عنوانه	الفصل
	(+)	(-)	(+)	(-)	شواغر	نقل	احداث يعبأ بالنقل	جديد			
أ. حسب نظام الخدمة المدنية											
5038	88	100	0	2	9	7	20	0	5048	سلطة المياه	102
2393	0	0	0	0	49	2	2	0	2442	مؤسسة الموائج	103
493	0	0	0	0	0	0	0	0	493	سكة حديد العقبة	104
301	0	0	1	0	1	4	4	0	301	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	105
49	0	0	0	1	12	0	0	2	60	المؤسسة الأردنية للاستثمار	106
419	12	12	1	0	9	1	7	0	421	مؤسسة المناطق الحرة	107
989	8	4	0	0	1	7	6	0	987	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	109
1519	65	79	0	1	5	4	8	0	1535	مؤسسة التدريب المهني	110
5265	0	0	2	0	2	0	3	0	5262	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	111
125	0	0	0	0	1	0	1	0	125	الخط الحديد الحجازي الأردني	114
55	0	0	1	0	1	0	0	0	55	صندوق توفير البريد	115
33	0	0	0	0	0	0	0	0	33	مجمع اللغة العربية الأردني	116
103	0	0	0	1	3	1	0	0	108	المعهد الوطني للتدريب	117
226	0	0	0	0	0	1	1	0	226	صندوق المعونة الوطنية	120
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مؤسسة الموصفات والمقاييس	124
552	0	0	0	1	12	0	0	1	564	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	127
142	0	0	0	0	25	5	0	0	172	المؤسسة التعاونية الأردنية	128
0	0	0	0	7	0	0	0	0	7	سلطة إقليم البتراء	129
0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	هيئة تنظيم قطاع النقل	131
0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	132
962	0	0	1	0	1	1	25	100	838	المجلس الأعلى للشباب	134
50	0	0	0	0	2	1	1	0	52	مؤسسة تنمية أموال الأوقاف	135
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية	138
44	0	0	0	0	0	0	0	10	34	هيئة الأعلام المرئي والمسموع	139
320	7	12	0	0	5	0	1	4	325	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	141
28	0	0	0	0	0	0	0	0	28	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية	144
19108	180	207	6	13	140	34	79	117	19120	المجموع	
ب. حسب الأنظمة الخاصة											
97	0	0	0	0	0	0	0	5	92	مؤسسة تشجيع الاستثمار	121
95	0	0	0	0	0	0	0	2	93	صندوق التنمية والتشغيل	122
258	0	0	0	0	0	0	0	15	243	مؤسسة الموصفات والمقاييس	124
190	0	0	0	0	0	0	0	0	190	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	126
1036	0	0	0	0	0	0	0	0	1036	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	127
120	0	0	7	0	0	0	0	0	113	سلطة إقليم البتراء	129
89	0	0	0	0	0	0	0	13	76	هيئة تنظيم قطاع النقل	131
99	0	0	0	0	0	0	0	0	99	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	132
77	0	0	0	0	0	0	0	4	73	هيئة الطاقة النووية الأردنية	133
40	0	0	0	0	0	0	0	2	38	السلطة البحرية	136
39	0	0	0	0	0	0	0	13	26	المجلس الأعلى للأعلام	137
25	0	0	0	0	0	0	0	0	25	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية	138
63	0	0	0	0	0	0	0	0	63	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	140
88	0	0	0	0	0	0	0	22	66	هيئة التأمين	142
165	12	12	0	0	0	0	0	40	125	هيئة الأوراق المالية	143
85	0	0	0	0	0	0	0	85	0	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	146
2566	12	12	7	0	0	0	0	201	2358	المجموع	
21674	192	219	13	13	140	34	79	318	21478	الاجمالي	

ملحق رقم (9)

تطور الوظائف العامة للوزارات والدوائر الحكومية للاعوام 2006-2000

حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة

السنة							البيان
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
							<u>نظام الخدمة المدنية</u>
57218	59033	61807	64371	68490	1365	74625	الوظائف المصنفة
93175	84823	75314	70204	64075	58893	51004	الوظائف غير المصنفة
873	752	738	625	432	415	331	الوظائف بعقود
151266	144608	137859	135200	132997	60673	125960	المجموع
1218	1199	1189	1158	1017	872	819	<u>الأنظمة الخاصة</u>
152484	145807	139048	136358	134014	61545	126779	مجموع الوظائف

ملحق رقم (10)

تطور الوظائف العامة للمؤسسات العامة المستقلة للاعوام 2006-2000

حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة

							البيان
السنة							
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
							<u>نظام الخدمة المدنية</u>
3610	3600	4421	4518	4593	4547	4747	الوظائف المصنفة
15212	15190	14152	14233	14192	13287	13280	الوظائف غير المصنفة
313	301	370	453	591	371	377	الوظائف بعقود
19135	19091	18943	19204	19376	18205	18404	المجموع
2539	2358	2038	1536	1351	1079	1047	<u>الأنظمة الخاصة</u>
21674	21449	20981	20740	20727	19284	19451	مجموع الوظائف

